

بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
النتائج المالية الموحدة لسنة 2018

رأس الخيمة، 30 يناير 2019- أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (ADX: RAKBANK) اليوم عن نتائجه المالية الموحدة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018. وتتضمن مناقشة وتحليل الإدارة أدناه النتائج المالية التي سجلها بنك رأس الخيمة الوطني والشركات التابعة له والتي يطلق عليها معاً اسم "المجموعة".

أبرز النتائج المالية لسنة 2018

صافي الأرباح وقدره 917.5 مليون درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 13.2% مقارنة مع العام السابق

إجمالي الإيرادات بقيمة 3.8 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 0.4% مقارنة مع العام السابق

إجمالي الموجودات بقيمة 52.7 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 8.5% على أساس سنوي

إجمالي القروض والسلف بقيمة 34.8 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 4.8% على أساس سنوي

إجمالي ودائع العملاء بقيمة 34.1 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 6.1% على أساس سنوي

العائد على الموجودات بمعدل 1.8% والعائد على متوسط حقوق المساهمين بمعدل 13.5%

بلغت نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل III 17.2% كما في 31 ديسمبر 2018 والشريحة الأولى من رأس المال الاسهم العادية 16.0%

أبرز النتائج المالية للربع الرابع لسنة 2018

صافي الأرباح بقيمة 245.7 مليون درهم إماراتي
ارتفاع صافي الأرباح بمعدل 20.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2017 وارتفاع بمعدل 2.3% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2018

إجمالي الإيرادات بقيمة 992.3 مليون درهم إماراتي
ارتفاع إجمالي الإيرادات بمعدل 5.9% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2017 وارتفاع بمعدل 2.1% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2018

استعراض نتائج سنة 2018

ساهم عدد من العوامل في تحسين أداء البنك خلال الربع الأخير من عام 2018 والسنة بشكل عام. فإن تركيزنا المستمر على تحسين تجربة عملائنا وابتكار المنتجات والاستثمار في الرقمنة إلى جانب الشراكات الاستراتيجية قد أعطت ثمارها بشكل خاص على مستوى الخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية للشركات. على الرغم من التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية الصعبة وتوجهات السوق الجديدة في مجال سلوكيات العملاء، إلا أن إستراتيجية البنك وجهوده لتقليل المخاطر ساعدت في التحول إلى أعمال ذات جودة أعلى في الربحية وإلى المزيد من السيطرة على المخصصات.

لمحة مالية حول نتائج الربع الرابع لعام 2018 ونتائج سنة 2018 لبنك رأس الخيمة الوطني

مقططفات بيان الدخل		النتائج السنوية					
نسبة الفرق	2017	2018	نسبة الفرق	الربع الرابع 2017	الربع الرابع 2018	(مليون درهم إماراتي)	
%1.7	2,723.2	2,768.7	%2.2	687.8	702.8	صافي إيرادات الفوائد	
(%2.6)	1,086.6	1,058.3	%16.4	248.8	289.5	إيرادات غير محملة بالفائدة	
%0.4	3,809.9	3,827.0	%5.9	936.6	992.3	إجمالي الإيرادات	
(%2.9)	(1,446.4)	(1,488.3)	(%3.0)	(364.4)	(375.3)	المصاريف التشغيلية	
(%1.0)	2,363.5	2,338.7	%7.8	572.3	617.0	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة	
%8.5	(1,553.0)	(1,421.1)	(%0.9)	(368.0)	(371.3)	مخصص انخفاض القيمة	
%13.2	810.5	917.5	%20.3	204.2	245.7	صافي الربح	

مقططفات بيان المركز المالي					
نسبة الفرق	على أساس سنوي	على أساس ربعي	النتائج كما في ديسمبر 2017	النتائج كما في سبتمبر 2018	النتائج كما في ديسمبر 2018 (مليار درهم إماراتي)
%8.5	%1.8		48.5	51.8	52.7 إجمالي الموجودات
%4.8	(%0.9)		33.2	35.1	34.8 إجمالي القروض والسلف
%6.1	(%1.5)		32.2	34.6	34.1 الودائع
%2.7	(%0.2)		35.7	38.4	38.3 إجمالي أصول الأعمال المصرفية

النسب الرئيسية					
نسبة الفرق	على أساس سنوي	على أساس ربعي	النتائج كما في ديسمبر 2017	النتائج كما في سبتمبر 2018	النتائج كما في ديسمبر 2018 (نسبة مئوية)
%2.9	%0.1		%10.6	%13.4	%13.5 عائد على حقوق الملكية
%0.0	%0.0		%1.8	%1.8	%1.8 عائد على الموجودات
(%0.6)	(%0.1)		%6.1	%5.6	%5.5 صافي هامش الفائدة
%0.9	(%0.4)		%38.0	%39.3	%38.9 نسبة التكلفة إلى الدخل
%0.2	%0.5		%4.0	%3.7	%4.2 نسبة القروض المتعثرة
%58.5	(%11.6)		%74.6	%144.7	%133.1 نسبة تغطية القروض المتعثرة
(%3.5)	(%1.3)		%20.7	%18.5	%17.2 نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل III

عرض النتائج المالية لسنة 2018

إجمالي الإيرادات

سجل إجمالي الإيرادات التشغيلية إرتفاعاً بواقع 17.1 مليون درهم إماراتي ليصل إلى 3.8 مليار درهم إماراتي. كما بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي - بعد التوزيعات للمودعين - 2.8 مليار درهم إماراتي. سجلت إيرادات الفوائد من القروض التجارية والاستثمارات ارتفاعاً بنسبة 9.5% على أساس سنوي، بينما ارتفعت تكاليف الفوائد على الودائع التجارية والقروض بمقدار 231.5 مليون درهم إماراتي. وارتفع صافي الإيرادات من التمويل المتتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 3.8%. كما وسجلت الإيرادات غير المحملة بالفائدة إنخفاضاً بقيمة 28.3 مليون درهم إماراتي لتصل إلى 1.1 مليار درهم إماراتي نتيجة لانخفاض الإيرادات الاستثمارية بواقع 61.2 مليون درهم والتي تم تعويضها جزئياً من خلال الزيادة في صافي الرسوم والعمولات بقيمة 12.7 مليون درهم إماراتي عبارة عن إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات.

المصاريف التشغيلية ونسبة التكلفة إلى الدخل
 إرتفعت المصاريف التشغيلية بواقع 41.9 مليون درهم اماراتي ويعزى ذلك بصورة رئيسية لارتفاع زيادة بلغت 7.0 مليون درهم في تكاليف الموظفين، و 15.7 مليون درهم في النفقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. ونتيجة لذلك إرتفع معدل التكلفة إلى الدخل إلى 38.9% مقارنة بـ 38.0% في العام السابق، غير أن معدل التكلفة إلى الدخل تراجع في الربع الأخير من عام 2018.

جودة الموجودات ومخصصات انخفاض القيمة

تراجع مخصصات الانخفاض في قيمة القروض بواقع 131.8 مليون درهم مقارنة مع العام السابق. وذلك نتيجة انخفاض في التخلف في السداد في قروض السيارات، وراك فايننس، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقروض التجارية مقارنة مع 2017. استقر معدل القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف عند 4.2% مقارنة مع 4.0% كما في 31 ديسمبر 2017 وبلغ صافي الخسائر الإئتمانية لمتوسط القروض والسلف 4.1% وهو أقل من 5.0% في العام 2017.

نمو الموجودات

سجل إجمالي الموجودات نمواً بواقع 4.1 مليار درهم اماراتي ليصل إلى 52.7 مليار درهم اماراتي مقارنة مع 31 ديسمبر 2017 وقد جاءت المساهمة الرئيسية من نمو إجمالي القروض والسلف بواقع 1.6 مليار درهم اماراتي والأوراق المالية الاستثمارية حققت نمواً بواقع 1.6 مليار درهم اماراتي. حيث حقق قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية نمواً على مستوى الاقراض بواقع 1.4 مليار درهم اماراتي ليصل إلى 7.9 مليار درهم اماراتي بمعدل 22.2% مقارنة مع نهاية العام السابق. بينما انخفض معدل الإقراض ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بواقع 346 مليون درهم اماراتي وقطاع الخدمات المصرفية للشركات حقق نمواً بواقع 494 مليون درهم إماراتي مقارنة مع 31 ديسمبر لعام 2017.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء نمواً بواقع 2.0 مليار درهم إماراتي لتصل إلى 34.1 مليار درهم اماراتي مقارنة مع الفترة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017 وجاء هذا النمو بصورة رئيسية من زيادة الودائع لأجل بواقع 2.7 مليار درهم اماراتي.

رأس المال والسيولة

وبلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك حسب بازل 3 ما نسبته 17.2% في نهاية العام. وقد ظهر هذا التغيير الرئيسي في وضع رأس المال نتيجة للتغيرات المفتوحة في إعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم 9. ويبلغ معدل الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية في نهاية العام ما نسبته 14.5%， وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى المنصوص عليه وهو 10%. ويبلغ معدل السلفيات إلى الموارد المستقرة ما نسبته 94.5% مقابل السقف التنظيمي وهو 100%.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني حالياً من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، كما يلي:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	يناير 2019	Baa1/P-2	مستقر
فيتش	ديسمبر 2018	BBB+/ F2	مستقر
كابيتال إنليجننس	أغسطس 2018	A-/A2	مستقر



بيتر وليام إنجلاند
الرئيس التنفيذي

حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام 1976، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة ب مجال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تقديمها مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً حلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروعه الـ 38 في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae أو مركز الاتصال على الرقم 0000 213 9714. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال facebook.com/rakbanklive و twitter.com/rakbanklive.

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمونة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تُشكل المعلومات المضمونة في هذا المستند - بما في ذلك التحليلية المستقبلية والمعلومات المالية- نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بأو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. قبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكّر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وبينيقي أن تسعى للحصول تحديداً على المنشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفات الصكوك تكون محفوظة بالمخاطر، التي تتضمن من بين أمور أخرى- خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يعتقد أنها موثوقة، بيانات تطبيعية اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة ببنيتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. وتحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطبّعية المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطبّعية المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلي بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المُضمَّنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطبّعية المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطبّعية مستقبلية لعكس أي تغير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المديرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمونة /أو المُشار إليها في هذا المستند.